المبحث الثاني

مصادر الأموال في البنوك التجارية

يمثل جانب الخصوم وحقوق الملكية في البنوك التجارية مصادر تمويل تلك البنوك، ويمكن عموماً تقسيم مصادر التمويل في البنوك التجارية إلى الأنواع الآتية:

أولاً- المصادر الداخلية Internal Sources :

تمثل مصادر التمويل الداخلية نسبةً صغيرةً من المجموع الكلي لموارد البنوك التجارية وأهم تلك المصادر مايأتي:

١- رأس المال المدفوع Paid Capital:

ويمثل إجمالي المبالغ المدفوعة من قبل المؤسِّسين والمساهمين في البنك، وقد يتعرض رأسمال البنك للزيادة أو النقصان خلال فترة مزاولة البنك التجاري لنشاطه، وقد حدد قانون البنك المركزي أن تحتفظ المصارف التجارية بحدٍّ أدنى لرؤوس أموالها. فمثلاً حدَّد قانون مجلس النقد والتسليف في سورية أن لا تقل رؤوس أموال البنوك التجارية عن ١٥٠٠ مليار ليرة .

ويبين حجم رأس المال في البنوك التجارية مدى متانة مركزها المالي، فكلما كبر حجم رأس مال البنك كلما أدى هذا إلى زيادة الثقة بالبنك من كافة الأطراف التي تتعامل مع البنك ولا سيما المودعين. وقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأن لا تقل كفاية رأس المال في المصارف التجارية عن ٨%، وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة أو المتوقعة في الأنشطة المصرفية. ولرأس المال في البنوك التجارية العديد من الوظائف أهمها:

- شراء الموجودات الثابتة في بداية النشاط ودفع الرواتب والأجور وتقديم القروض لحين استقطاب الودائع .
- تدعيم ثقة العملاء بقدرة المصرف على تسديد التزاماته .
- تقوية المركز المالي للمصرف في مواجهة خسائره التشغيلية .

Scanned with CamScanner

وتلجأ المصارف التجارية إلى زيادة رؤوس أموالها من خلال اتباعها لسياسات مختلفة لتحقيق غايات كثيرة ، فمن هذه السياسات نذكر:

أ- سياسة التمويل الخارجي:

وذلك عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة يتم الاكتتاب عليها من قبل المساهمين القدماء، وفي حال عدم تغطية الاكتتاب من قبل المساهمين القدامى ، يمكن بيع بقية الأسهم لمكتتبين جدد، إلا أن هذه السياسة قد تعرضت للعديد من الانتقادات:

- تؤدي زيادة عدد الأسهم إلى انخفاض في ربحية السهم الواحد ولاسيما إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة أقل من العوائد الحالية .
- كما يترتب على هذه الزيادة تحمل تكاليف إصدار الأسهم الجديدة، وكذلك تحمل تكاليف تسويقية وبعض المصاريف الإدارية.
- يؤدي دخول مساهمين جدد إلى الشركة إلى فقدان المساهمين القدامى لحق الرقابة الإدارية على الشركة ولاسيما إذا كانت القدرة التصويتية للمساهمين الجدد أقوى .

ب- سياسة التمويل الداخلية (احتجاز الأرباح) Retained Gains:

يُعدّ هدف الربحية من أهداف المصارف التجارية ويعكس حجم الأرباح المحققة في تلك المصارف ومعدلات النمو فيها مدى كفاءة إداراتها في استخدام مواردها المالية. لذلك تسعى معظم المنشآت المالية ولاسيما المصرفية منها إلى زيادة أرباحها باستمرار، كي تستطيع تعظيم القيمة السوقية لأسهمها. ومن الطبيعي أن تلجأ الإدارات المصرفية من أجل تحقيق تلك الأهداف إلى عمليات التطوير والتنويع في خدماتها المصرفية وإيجاد منتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، ولذلك تلجأ تلك الإدارات إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وإضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه الاحتياطيات، وعندما يزداد حجمها تلجأ المصارف عندها إلى عملية الرسملة أي إضافة جزء أو كل هذه الاحتياطيات إلى رأس المال .

وقد ألزمت لجنة بازل للرقابة المصرفية المصارف التجارية برفع رؤوس أموالها وذلك لتغطية مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية.

Scanned with CamScanner

قياس ملائمة رأس المال:

تتطلب عملية الوقوف على مقدرة المصارف التجارية على استيعاب الخسائر من الأصول التي قامت باستثمار الأموال فيها بقياس مدى ملائمة رأس المال.

وتكمن أهمية نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع بأنها تعطي مؤشر عن مدى كفاية رأس المال، إذ إنَّ البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة إذا كانت نسبة حقوق الملكية إلى الودائع مرتفعة نسبياً، إذ يعني ارتفاع هذه النسبة حماية أفضل للمودعين والتي قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن الزيادة في الموجودات الخطرة ، كما أن قياس ملائمة رأس المال لا تركز على تحليل جانب الأصول بل يتعدّاه إلى جانب الخصوم بما فيها الودائع وأيضاً تحليل العلاقة بين الجانبين . لذلك لابد لإدارة المصرف التجاري أن تحدد حجم الأموال التي يتم توظيفها في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتحديد حجم المخاطر لكل نشاط مع وضع المخصصات اللازمة وحسب مقررات بازل للرقابة المصرفية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للدولة ذات العلاقة.

وتقتضي دراسة وتحليل كفاءة أي مصرف استخدام مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية حيث يتم إجراء مقارنات يكون أساسها زمنياً أو قطاعياً، أو المقارنة مع مصرف يتلاءم من حيث النشاط والحجم.

ومن الملاحظ أنه ازدادت مؤخراً أهمية متانة رأس المال المصرفي بعد أزمة المديونية العالمية التي تعرضت لها المصارف في مختلف أنحاء العالم، لذلك فإن لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي شكلها بنك التسويات الدولية منذ عام ١٩٨٧م قد ألزمت المصارف ومنذ منتصف عام ١٩٨٨م بوجود حدود دنيا للعلاقة بين رأس المال وأنواع الموجودات، وسمّيت تلك العلاقة أو النسبة بالنسبة المستهدفة، وصادقت عليها المجموعة الأوروبية حيث كان تنفيذ هذه المقررات متدرجاً بمراحل حين وضعت إطاراً جديداً للتقييم الائتماني ووصفت الإطار الجديد لكفاية رأس المال حيث ألزمت المصارف بتطبيقه بداية عام ٢٠٠٧م وهو يرتكز على دعائم متطلبات رأس المال الدنيا.

Scanned with CamScanner

ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس وتحليل كفاية رأس المال في المصرف هي:

١- نسبة الموجودات الخطرة = حقوق الملكية / الموجودات الخطرة

ويقصد بالموجودات الخطرة القروض والسلف بأنواعها كافة، وكذلك الأوراق المالية التي تصدرها منشآت الأعمال سواءً أكانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو سواءً أكانت أسهم أو سندات.

وتقيس النسبة السابقة مدى الحماية التي تقدِّمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا ما فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق وأن منحها لأحد زبائنه.

وأوصت لجنة بازل بأن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة عن ٨%.

٢- هامش الأمان لمواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من القروض وتحسب كما يأتي: حقوق الملكية / القروض .

٣- نسبة حقوق الملكية إلى الودائع : حقوق الملكية / إلى الودائع .

وتشير هذه النسبة إلى مقدرة المصرف على رد الودائع من رصيد حقوق الملكية وأن النسبة الملائمة هي ١٠%.

٤- نسبة تغطية رأس المال للخسائر المحتملة في الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى وتحسب كما يأتي :

حقوق الملكية / الأوراق المالية + الاستثمارات الأخرى .

٥- الاحتياطيات :

تعد الاحتياطيات أموالاً يجري احتجازها من الأرباح المتحققة ويعاد صرفها لأغراض تظهر المسببات في حينها، وهي من الحقوق العائدة للمساهمين، وتستخدم ضماناً للمودعين وتعزيز لرأس مال البنك ولمواجهة الطوارئ. (الراوي ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٨٧)

Scanned with CamScanner

تقسم الاحتياطيات إلى أنواع متعددة، وذلك حسب الغاية من استخدامها، ويمكن تصنيفها عموماً إلى الأنواع الآتية:

أ- الاحتياطيات القانونية :

تفرض الاحتياطيات القانونية بموجب القانون، وتحدد بنسبة معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها ولا يحق للبنك التصرف بها.

ب- الاحتياطيات الخاصة :

وهي الاحتياطيات التي لا تفرض بموجب القانون، وتستخدمها البنوك لتدعيم مراكزها المالية، ولمواجهة الخسائر المحتملة في قيمة موجودات البنك، وتقرر من قبل مجلس إدارة البنك التجاري.

ت- الاحتياطيات الخفية :

وتشمل الارتفاعات المستمرة في قيمة الأبنية والأراضي التي يملكها البنك، وتتمثل في الفرق بين القيمة الشرائية التي تذكر في الميزانية والقيمة الحقيقية أو الفعلية.

ث- الأرباح غير الموزعة:

وتسمّى أيضاً الأرباح المحتجزة ، وتمثّل جزءاً من حقوق المساهمين، ويمكن للبنك أن يؤجّل دفعها بناءً على قرار مجلس إدارته، وغالباً يخصّصها لأغراضٍ استثمارية.

ثانياً – المصادر الخارجية External Sources:

يمكن تصنيف مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية كما يأتي :

١- الودائع:

تمثل الودائع الجزء الأكبر من الأموال الموجودة بحوزة البنك التجاري، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك، ويمكن تصنيف الودائع من حيث الأجل إلى الأنواع الآتية:

Scanned with CamScanner

أ- الودائع الجارية Demand Deposits:

وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك التجارية وتتوفر لهم إمكانية سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر ينوب عنه، وتشكل الودائع الجارية مصدراً أساسياً لسيولة البنك، وتشكل أكبر نسبة من المجموع الكلي للودائع. وسميت كذلك، لأنَّ لأصحابها الحق في سحبها حينما يشاؤون ودونما حاجة لإشعار البنك بذلك.

تعد من أهم التسهيلات التي يقدمها البنك لعملائه، وهي في الوقت ذاته من أهم مصادر الاستخدامات في البنك التجاري. ولا تدفع المصارف فوائد على هذه الودائع إلا في بعض الحالات الخاصة، كأن يبلغ حجم الوديعة على سبيل المثال حداً معيناً.

ومن المهم جداً لإدارة البنوك التجارية عندما تضع أمامها أهداف السيولة والربحية والأمان أن تأخذ بعين الاعتبار سلوك هذا النوع من الودائع كي ترسم سياسات استثمارية صحيحة تؤمن لها تحقيق الأهداف المذكورة.

ب- ودائع لأجل Time Deposites:

وهي المبالغ التي يودعها الأفراد والشركات لفترات محددة مقابل فوائد، ولا يمكن للعميل أن يقوم بسحب أمواله إلا بحلول أجل الاستحقاق. وفي حالة رغب العميل باسترداد أمواله فإنه يضطر إلى دفع غرامة للبنك خصوصاً إذا لم يمض على ربط الوديعة إلا فترة قصيرة.

ت- ودائع بإخطار Notice Deposits:

وهي المبالغ التي تودع من قبل العملاء في البنوك التجارية، ولا يتم السحب منها إلا بإخطار البنك قبل فترة محددة من سحبها يتم الاتفاق عليها.

وتدفع المصارف فوائد على هذا النوع من الودائع، إلا أن معدلات الفوائد عليها عادة ما تكون أقل من معدلات الفوائد على الودائع لأجل.

Scanned with CamScanner

وغالباً ما تتجمع هذه الودائع من العملاء الذين تتوفر لديهم مبالغ نقدية لفترات قصيرة، وبشكل دوري ويترقبوا فرصاً استثمارية ولا يريدون ربط تلك المبالغ لفترات طويلة قد تضيع عليهم تلك الفرص، لكن في الوقت نفسه يريدون تحقيق عائد من وراء احتفاظهم بتلك الأموال ريثما تتحقق تلك الفرص الرابحة.

ث- ودائع التوفير Saving Deposits:

يُعدّ القطاع العائلي أهم مصدر لودائع التوفير، لأن هذا النوع من الودائع يشتمل ذلك الجزء من دخلهم الذي يبقى بعد سداد نفقات المعيشة، وعند إيداع المبالغ يسلم المودع دفتراً يدوّن عليه البنك جميع عمليات السحب والإيداع، ويناسب هذا النوع من الودائع العملاء الذين يسعون إلى تحقيق هدفي الربح والسيولة في الوقت نفسه .

وقد منعت بعض البلدان فتح حسابات التوفير للمنشآت حيث إنّه في حالة السماح بفتح مثل هذه الحسابات لديها فقد تقدم على سحب جزءٍ كبيرٍ من إيداعاتها وتحولها إلى الحساب الجاري متى شاءت مما يُشكّل عبئاً كبيراً على المصرف من ناحية تكلفة الفائدة، ومن ناحية تأمين السيولة الكافية أمام متطلبات السحب الكبيرة مقارنة بسحوبات الأفراد.

وتقوم المصارف بتشجيع الأفراد والعائلات على فتح مثل هذه الحسابات مما يخلق حالةً من الاستقرار في إدارة المطلوبات وحسابات التوفير، كما تقوم المصارف بتسويق خدماتها المصرفية للجمهور عن طريق تقديم فوائد مجزية وبطاقات يانصيب وجوائز أخرى مجزية.

ويمكن تصنيف الودائع من حيث طبيعتها الاستثمارية إلى الأنواع الآتية: (شلهوب، ٢٠٠٧م، ص ٣٠٢)

- الودائع الاحتياطية القابلة للتحويل :

وبالنسبة للودائع الاحتياطية القابلة للتحويل فإنها ترتبط بالاستثمار في سوق الأوراق المالية لذلك يسهل تسييلها مقارنة بالودائع الأخرى التي تفقد العائد عليها عند التسييل قبل تاريخ الاستحقاق .

Scanned with CamScanner

وغالباً ما تتخذ البنوك إجراءات لمصلحة عملائها عبر تسييل الأسهم عند وصولها لسعرٍ معينٍ، وذلك من أجل تحقيق أقصى عائد ممكن.

- الودائع المراكمة للعائدات :

أما الودائع المراكمة للعائدات فيكون مستوى المخاطرة فيها مرتفع لكونها ترتبط بنشاطات استثمارية معينة كالمضاربة بالعملات ، لذلك تكون العوائد عليها أعلى من العوائد على الودائع العادية.

- الودائع المرتبطة بالسلع :

وفيما يخص الودائع المرتبطة بالسلع، فهي الودائع التي يتم استثمارها في عمليات التبادل التجاري بالسلع، ويمكن أن تقدم البنوك عليها ضماناً يتراوح بين ٧٠-١٠٠% من أصل رأس المال وذلك حسب نوعية السلع التي يتم الإتجار بها.

- الودائع محمية الأصل :

وغالباً ما يفضل العملاء الودائع محمية الأصل، وهي ودائع يقدم البنك تعهداً بحماية أصلها حتى لو تعرض البنك لخسارة من جراء الاستثمار بأموالها، ولا تشمل الحماية العائد عادة، إلا أن بعض البنوك تحدد عائداً منخفضاً كحدٍّ أدنى مضمون ، وذلك لتشجيع العملاء على الإقبال على هذا النوع من الودائع. .

- شهادات الإيداع :

قامت المصارف باستحداث أدوات أو خدمات تقدمها للمودعين الحاليين والمحتملين حيث يتم استحداث هذا النوع وذلك في حدود تشريعات كل بلد تعمل فيه ومنها:

١- شهادات إيداع يمكن تداولها وتكون على شكل شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادةً ما تكون القيمة الاسمية لها كبيرة ومعدل الفائدة عليها أكبر من معدل الفائدة على شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها .

Scanned with CamScanner

إنَّ أهم ميزة لهذه الشهادات التي يمكن تداولها أن سعر الفائدة عليها يتم تحديده دون تدخل البنك المركزي، إذ لا تخضع في قسم من التشريعات إلى الحدِّ الأقصى للفوائد، وهذا يعني إمكانية رفع أسعار الفائدة عليها كوسيلة لزيادة الطلب عليها واستقطاب المودعين من خلال آلية رفع سعر الفائدة وبالتالي تعظيم موارده المالية.

٢- شهادات الإيداع غير القابلة للتداول:

تصدر هذه الشهادات وفق اتفاق بين المصرف والعميل، ويتحدَّد معه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق. وهي شهادة شخصية لا يجوز التصرف فيها بالبيع إلا أن باستطاعته استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادةً ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول. كما أنها شهادات تتمتع بالمرونة العالية في تحديد تاريخ الاستحقاق بما يتناسب وأوضاع كل عميل على حدة.

أما بالنسبة لطرق الإيداع فيمكن أن تتم على النحو الآتي:

- الإيداع النقدي : حيث يقوم العميل بتسليم البنك المبالغ ليتم قيدها في حسابه ، وفي هذه الحالة فإن المبلغ يظهر في حسابه بصورة فورية ، أو أن يتم الإيداع عن طريق أجهزة الإيداع ، التي يمكن أن تكون فورية أو بعد فترة قصيرة من الزمن .
- إيداع الشيكات: تقوم البنوك بتحصيل مبالغ لصالح عملائها، وتنقسم هذه الشيكات إلى نوعين، الأول: هي الشيكات المسحوبة على البنك نفسه حيث يتم إضافتها للحساب بشكل فوري، والنوع الثاني: هو الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى ، حيث تتراوح فترة الإيداع من يومين إلى أيام عديدة.
- التحويل بين الحسابات : يمكن أن يتم الإيداع في الحسابات عبر إجراء تحويلات من حسابات أخرى ، أو التحويل الآلي للمستحقات كالرواتب .

أما تصنيف الودائع من حيث حركتها فيشمل الأنواع الآتية:

- الودائع النشطة: وهي الودائع التي تتصف بمعدل دوران كبير من حيث السحب والإيداع، وغالباً ما يكون قطاع الأعمال هو المصدر الرئيس لهذه الودائع.

Scanned with CamScanner

- الودائع الحاملة: وهي الودائع التي تستخدم لأغراض معينة كالتأمينات النقدية التي تحصل عليها البنوك التجارية مقابل إصدار خطابات الضمان، أو مقابل تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج .

ومن الجدير بالذكر أن أغلب التأمينات تكون لفترات قصيرة الأجل وحتى إن كانت لفترات أطول، أي أكثر من سنة فإن مبالغها قليلة. كذلك فإن حجم التأمينات يعتمد إلى حدٍّ كبيرٍ على حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة للعملاء، ومثل هذه المبالغ تختلف من مصرفٍ إلى آخر. وفي المصارف السورية لا تشكل هذه الودائع إلا نسبةً ضئيلةً جداً .

ومن حيث المنشأ يمكن تصنيف الودائع إلى الأنواع الآتية:

- الودائع الحقيقية : وهي الودائع التي تنشأ من إيداع المبالغ النقدية من قبل مختلف العملاء وتسمى أحياناً بالودائع الأولية .
- الودائع المشتقة : وهي ودائع تقوم البنوك التجارية بخلقها من خلال عملية خلق النقود المصرفية، وهذا النوع من الودائع تستطيع البنوك التجارية من خلاله أن تؤثر على حجم الكتلة النقدية المتداولة .

وتصنف الودائع من حيث مصدرها إلى الأنواع الآتية:

- الودائع الخارجية: وتشمل ودائع البنوك التي تقع خارج الحدود الجغرافية للدولة، وسبب وجود هذا النوع من الودائع هو الخدمات التي تقوم بها البنوك تجاه بعضها بعضاً، والتي يلزمها التمويل المستمر.
- ودائع محلية: تشمل هذه الودائع ودائع الأفراد والقطاع الخاص والهيئات والقطاع الحكومي.

أما تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي فيشمل مايأتي :

- الودائع التجارية Commircial Deposits .
- الودائع الزراعية Agricultural Deposits .
- الودائع الخدمية Service Deposits .
- الودائع الصناعية Industrial Deposits .

Scanned with CamScanner

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الودائع في ربحية البنك تتنافس البنوك فيما بينها لجذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الوسائل التي تمكنها من ذلك.**ونذكر فيما يأتي أهم العوامل المساعدة للبنوك في جذبها لتلك الودائع :**

- الاستقرار السياسي والاقتصادي: حيث يؤدي الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وبالتالي زيادة حجم إيداعاتهم وتعاملاتهم مع البنوك التجارية .
- انتشار العادات المصرفية : إن انتشار العادات المصرفية تؤدي إلى زيادة حجم الودائع في البنوك التجارية، ففي أوروبا والولايات المتحدة يتم استخدام الشيكات المصرفية في سداد أكثر من ٨٥% من المعاملات .
- موقع البنك: أكدت التجارب أن البنوك ذات المواقع الجيدة تكون قادرة أكثر على جذب المودعين، يعد هذا السبب الرئيس في تفضيل نظام البنوك ذات الفروع.
- مستوى النشاط الاقتصادي: تزداد مبيعات الأفراد و منشآت الأعمال خلال فترات النشاط الاقتصادي، وبالتالي تزداد إيداعاتها عموماً في البنوك التجارية والعكس في حالات الركود الاقتصادي.
- التنوع في الخدمات البنكية : إنّ لتعدد وتنوع الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية أكبر الأثر في زيادة حجم الودائع البنكية ، فالبنوك التي توفر مثلاً أماكن انتظار السيارات في الأماكن المزدحمة تحفز العملاء على التعامل معها، كذلك إنَّ توفير البنوك لإمكانية السحب والإيداع في أوقات العطل أو بعد انتهاء الدوام الرسمي يؤدي دوراً كبيراً في جذب وزيادة الودائع للبنك.
- السياسات الرئيسة وقوة المركز المالي للبنك: إن وجود إدارة جيدة في البنك يعني سياسة إقراض ناجحة وتشكيل جيد لمحفظة الاستثمارات والقروض ، كذلك التنظيم الجيد والمستقر يُعد مؤشراً على أن المعاملات تتم بطريق مرضية وهو مايعني ثقة المودعين في إدارة البنك .
- السمات المادية والشخصية للبنك: يفضل الأفراد عادة التعامل مع البنوك التي تقع في الأحياء ذات السمعة الحسنة، والتي تستقطب موظفين قادرين على التعامل بسرعةٍ وكفاءةٍ بالإضافة إلى اللباقة واللطف مع العملاء.

Scanned with CamScanner

٢- البنك المركزي كمصدر للتمويل :

يعد البنك المركزي أحد مصادر تمويل البنوك التجارية، حيث يساهم البنك المركزي من خلال تمويله لتلك البنوك في زيادة وتيرة توظيفها لأموالها، والتي تعتمد على مقدار السيولة النقدية الموجودة لديها، وعلى الوضع الاقتصادي، ومدى استغلال البنك لمساهمة كهذه. ومن الطبيعي أن تعتمد هذه المساهمة على الخطة والاتجاه العام الذي ترسمه الدولة. ويتم ذلك من خلال مايأتي :

أ- إعادة الخصم:

تحرص البنوك المركزية عادةً على إصدار نشرة أسبوعية تبين فيها سعر إعادة الخصم لديها، ويجري توزيعها على جميع البنوك التجارية والمتخصصة.

وتمثل الأوراق المالية المعاد خصمها لدى البنك المركزي أوراقاً لصفقات تجارية، ويمنع خصم الأوراق المالية المصدرة لغايات غير تجارية.

وتلجأ عادة البنوك التجارية إلى عملية إعادة الخصم عندما تعاني من نقص في السيولة ، أو عندما تتوافر أمامها فرص استثمارية يتوقع منها عوائد مالية مستقبلية مجزية .

وتقوم البنوك التجارية حالياً في أغلب الدول التي توجد فيها أسواق مالية نشطة بدلاً من إعادة خصم الأوراق المالية لدى البنك المركزي ببيعها في سوق الأوراق المالية نظراً لعدم وجود الإجراءات المعقدة التي تتطلبها عملية إعادة خصم تلك الأوراق في البنك المركزي ولتطور الأسواق المالية في تلك الدول.

ومن العوامل الأخرى التي أضعفت عملية لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها المالية لدى البنك المركزي ظهور ما يسمى بالقبولات المصرفية المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية وخاصة الصادرات، حيث يسحب المصدر قبولاً بقيمة البضاعة المصدرة من قبله، ويطلب المستورد المحلي من مصرفه قبول هذا السحب . ومن المعروف أن هذا القبول قابل لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

Scanned with CamScanner

ب- القروض والسلف:

يُعد البنك المركزي بنك البنوك، ويقوم مقام المقرض أو الملجأ الأخير لمساعدة البنوك التجارية لأنه يحتفظ باحتياطيات هذه البنوك، ويشرف على عمليات المقاصة فيما بينها ويمد لها يد العون في أوقات الأزمات.

ولا يقتصر إقراض البنك المركزي للبنوك التجارية فقط، فهو يقوم أيضاً بعملية إقراض البنوك المتخصصة عندما تحتاج ، حيث تحتفظ تلك البنوك أيضاً بأموالها لدى البنك المركزي على شكل ودائع مختلفة ويجري تحويلات خاصة بها ، ويقوم البنك المركزي بتقديم خدمات متعددة للبنوك المتخصصة أيضاً منها خدمات الحفظ الأمين وبيع وشراء أذونات الخزينة العامة وسندات التنمية، كما يشرف على تنفيذ القروض المحلية المعقودة بينها وبين الحكومة أوبينها وبين البنوك التجارية، ويزودها بالتسهيلات الائتمانية.

٣- التسهيلات الائتمانية الخارجية:

يشكل هذا المصدر نسبةً صغيرةً في تمويل البنوك التجارية عموماً، وتتمثل في الاعتمادات أو القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من مراسليها في الخارج وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية وذلك من أجل تمويل بعض العمليات المصرفية وخاصة مع الخارج لترسيخ قاعدة المصرف وعلاقاته مع المصارف الأجنبية.

٤ – القروض المتبادلة بين المصارف :

تلجأ البنوك التجارية أحياناً إلى الاقتراض فيما بينها، نتيجة لظروف اقتصادية سيئة أولأسبابٍ أخرى خاصة بالبنك نفسه. إلا أن نسبة هذا المصدر كمورد تمويلي للبنوك التجارية إلى إجمالي مواردها المالية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً ، ذلك أن اقتراض البنك التجاري من البنوك الأخرى ينظر إليه غالباً بعدم الارتياح والشك في قوة ومتانة مركزه المالي.

وتتميز الأموال المقترضة من مصادرها الثلاثة المذكورة أعلاه ، بأنها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وهذا يعني احتفاظ القروض بكامل طاقتها الاستثمارية ، أما الودائع فتتمثل طاقتها الاستثمارية في مقدار الوديعة مطروحاً منها قيمة الاحتياطي القانوني. (هندي ، مرجع سابق ، ص ١٣٣)

Scanned with CamScanner